بحضور الرئيس التنفيذي لـ "زين ـ الكويت" إيمان الروضان

"زين" تختتم شراكتها الإستراتيجية لـ "ملتقى الإعلام العربي"

إيمان الروضان وماضي الخميس ووليد الخشتي في جناح «زين»

اختتمت شركة زين شراكتها الاستراتيجية للملتقى الإعلامي العربي بنسخته الـ 15، وذلك تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وبحضور الرئيس التنفيذي لـ «زين ـ الكويت» إيمان الروضان والأمين العام للملتقى ماضي الخميس.

وذكرت الشركة في بيان صحافي أن النسخة الـ 15 من الملتقى شهدت تنظيم العديد من الجلسات الحوارية والحلقات النقاشية بمشاركة العديد من الضيوف من الوزراء والإعلاميين والشخصيات العامة، الذين تمت دعوتهم من جميع أنحاء العالم العربي، والتي تمحورت حول العديد من القضايا المتعلقة بالإعلام بشقيه التقليدي والاجتماعي.

وأضافت «زين» أنها فخورة بكونها شريكا رئيسيا في نجاح هذا الملتقى الأبرز من نوعه على مستوى المنطقة العربية على مدى السنوات السبع الماضية كشريك استراتيجي، حيث تحرص الشركة على دعم هذا الحدث المميز كل عام من منطلق حرصها على تفعيل وتعزيز الجانب الإعلامي لديها، خاصة انها من المؤسسات الاقتصادية الرائدة في القطاع الخاص الكويتي، ولما لهذا الجانب من تأثير كبير على المؤسسات والأفراد.

وبينت الشركة أنها قامت بالمشاركة في فعاليات الملتقى هذا العام من خلال جناحها الخاص كعادتها السنوية، حيث قامت بتعزيز علاقتها المتميزة مع الإعلاميين المحليين والعرب المشاركين في الملتقى عن طريق تبادل الأفكار والنقاشات التي تهم الشأن الإعلامي العربي والإقليمي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الإعلام الاجتماعي ودوره في التأثير على المجتمعات حول العالم، خاصة مع تميز دور زين الإعلامي على المستويين التقليدي والاجتماعي كشركة لديها بصمة واضحة في المجتمع الذي تعمل فيه.

وأوضحت أن الملتقى الإعلامي العربي يعد واحدا من أضخم الفعاليات التي تعنى بالنشاط الإعلامي العربي في المنطقة، حيث يستضيف نخبة من الإعلاميين المتميزين والوزراء ورؤساء تحرير الصحف المحلية والعربية ومديري أكبر المحطات الفضائية، بالإضافة إلى العديد من الكتاب والمؤلفين والفنانين ورجال الأعمال والشخصيات العامة وغيرهم، وذلك من جميع أوساط العالم العربي ومنذ العام 2003.

وأكدت الشركة أن مشاركتها في هذا الملتقى تبرز مدى التزامها بممارسة مسؤوليتها الاجتماعية، فالشركة حريصة على ممارسة دورها الريادي في التفاعل مع المنتديات الفكرية والثقافية والإعلامية التي يعتبر هذا الملتقى من أبرزها في المنطقة العربية.

يذكر أن الملتقى الإعلامي العربي قد تأسس في الكويت في 2003 بهدف تطوير الخطاب الإعلامي العربي، ويسعى الى تطوير إمكانات وقدرات الإعلاميين العرب والمؤسسات الإعلامية، ويعقد العديد من الأنشطة والفعاليات في مختلف الدول العربية بمشاركة العديد من وزراء الإعلام والمسؤولين والإعلاميين العرب والأجانب بمختلف تخصصاتهم وأفكارهم وتوجهاتهم، إلى جانب نخبة من المسؤولين والإعلاميين في المؤسسات والهيئات الإعلامية العربية الحكومية والخاصة، وكوكبة من نجوم الإعلام والصحافة.

المستشار الكويتي

abumishari1@yahoo.com
www.kuwaiticonsultant.com
د.عبدالله فهد العبدالجادر ـ مستشار تنظيم وإدارة

«سفرة الصيف».. متعة لأيام وديون لسنوات!

الإنسان الواعي الذي يريد أن يسعد في حياته ويستغلها في ترويح نفسه وشراء حاجاته ولقاء الأهل والأصدقاء في المجمعات والمطاعم والأماكن الترويحية البريئة، ليعود في نهاية اليوم مرتاح البال وقد أزاح عنه القلق والتوتر بسبب العمل أو لظروف عائلية، عليه أن يتصرف بحكمة حسب ميزانيته بحيث تكون لديه إدارة لمدخوله الشهري تكفيه فترة الشهر.

وكذلك عندما يريد أن يسافر لقضاء وقت جميل وممتع وترويح للنفس ويشتري ما يريد ويرجع الى وطنه وهو مرتاح البال ومنشرح الصدر ويعمل بإنتاجية ولا يقلق بعدها، أو يفكر كيف يسدد ما صرفه من مبالغ على السفر أو الشراء، فعليه ألا يكلف نفسه أكثر من حملها، ويعني ذلك الذين يستلفون أو يستدينون من أشخاص أو بنوك لرحلاتهم بقصد الاستجمام والراحة والاسترخاء، فلن يحققوا من هذه الأمور إلا شيئا مؤقتا وأيام سفرتهم فقط، لأنهم يرجعون الى وطنهم وبعد ذلك يبدأون التفكير والقلق والانزعاج بكيفية سداد ديونهم وقروضهم التي أخذوها لسفرتهم.

هذه سلوكيات وتصرفات أشخاص غير مسؤولين، يعتقدون أن الصرف على المطاعم والذهاب الى المجمعات التجارية للشراء من المحلات الملابس والأحذية والشنط والعطور وغيرها أنهم سوف يرتاحون، وهذا غير صحيح من دون أن تكون لديهم ميزانية تغطي هذه التكاليف دون دين أو قرض، ويعني في حدود مدخولك وراتبك الشهري.

ويقولون راتبنا ما يكفي ونبي زيادة راتب بعد كل هذا الصرف والتكشخ فوق طاقتكم وفوق ميزانيتكم، وأعتقد أنكم تعرفون المثل الكويتي الذي يقول (مد ريولك قد لحافك)، ولذلك أنصح من يقوم بمثل هذه التصرفات بالاعتدال في الصرف ووفق ميزانيته حتى لا تتكدر وتقلق بعد هذا الصرف وتعيش سعادة وراحة مؤقتة وقد تؤثر ليس عليك فقط وإنما على أسرتك وأهلك.

لمعاملات سهلة وآمنة.. ولحرصه على طرح خدمات تواكب الابتكارات التكنولوجية

"الوطني" يقدم خدمة "الدفع السريع" عبر تطبيق الهاتف المحمول

في إطار حرصه على طرح الخدمات المصرفية المريحة والبسيطة والسهلة المزودة بآخر الابتكارات في عالم التكنولوجيا، أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق خدمة «الوطني للدفع السريع»، لتسلم الأموال ببضع نقرات من خلال تطبيق «الوطني عبر الموبايل».

للاستفادة من خدمة «الوطني للدفع السريع»، بإمكان العملاء تحميل أحدث نسخة من تطبيق الوطني عبر الموبايل، وعندها يصبح بإمكان المستخدم تسلم الأموال بالدينار الكويتي المحولة إلى حسابه الشخصي من العملاء الآخرين في «الوطني» أو غيره من البنوك المحلية ممن يحملون بطاقات سحب آلي. وسيحصل العميل على طلب تحويل الأموال عن طريق رسالة نصية قصيرة SMS أو البريد الإلكتروني مع رابط الدفع.

وتعقيبا على الخدمة الجديدة، قالت مدير أول القنوات المصرفية الالكترونية في مجموعة الخدمات المصرفية في بنك الكويت الوطني هالة الشعيبي «نحرص دوما على تطوير خدماتنا المصرفية والخدمات الخاصة بتطبيق الوطني عبر الموبايل ولذلك نقدم للعملاء خدمات جديدة ومميزة. وفي هذا الصدد، تأتي خدمة الوطني للدفع السريع، لتتماشى مع احتياجات عملائنا».

وأضافت الشعيبي «الهدف من تطبيق الوطني عبر الموبايل هو جعل الخدمات المصرفية عبر الموبايل سهلة وبسيطة، فهذه الخدمة توفر على العميل الكثير من الوقت، إذ سيتمكن من تسلم الأموال بكل سهولة والأهم بطريقة آمنة. فبالإمكان تسلم الأموال من أي حساب في الوطني أو حسابات أحد البنوك المحلية بخطوات بسيطة. كل ما يلزم هو البريد الإلكتروني للشخص المرسل إليه أو رقم الهاتف النقال الخاص به ليتمكن من تسلم الأموال».

تجدر الإشارة إلى أن تطبيق الوطني عبر الموبايل يوفر مجموعة كبيرة من الخدمات والخيارات البنكية، وبإمكان العملاء من خلال استخدام التطبيق تحويل الأموال سواء كانوا داخل الكويت أو خارجها، بالإضافة إلى سداد فواتيرهم بما فيها فاتورة هاتفهم النقال، وتحويل الأموال بين الحسابات، والمزيد من الخدمات المميزة. للاستفادة من خدمة «الوطني للدفع السريع»، عليك تحميل أحدث نسخة من برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل على جهازك الذكي.

---

35 مليار دينار النشاط الائتماني في فبراير.. بنمو سنوي 2,5٪

"بيتك": العقار يستحوذ على ثلث الائتمان بـ 10 مليارات دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن النمو السنوي لإجمالي الائتمان الممنوح من قبل القطاع المصرفي الكويتي بلغ نحو 2,5٪ في فبراير 2018 وفقا لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويحتل هذا النمو المركز الخامس لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من فبراير 2014 إلى فبراير 2018، حيث بلغ أعلى نمو حققه الائتمان خلال فبراير في 2016 بنحو 7,9٪، ليصل حجم الائتمان المصرفي الممنوح في فبراير 2018 نحو 35,3 مليار دينار مقابل 34,4 مليار دينار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو طفيف أي بنسبة قدرها 0,1٪ على أساس شهري مقارنة مع يناير 2018.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك، وقطاع الخدمات العامة، وقطاعي العقار والإنشاء، بنحو 10,1٪، و3,4٪، و2٪، و0,3٪، على التوالي.

وسجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 613,8 مليون دينار أي بنسبة نمو بلغت 4,3٪ عن نفس الشهر من العام السابق وصولا إلى 15 مليار دينار تمثل 42,5٪ من إجمالي الائتمان في فبراير، ثم يليه قطاع التجارة مسجلا نموا بلغ 111,6 مليون دينار بنمو سنوي 3,5٪ وصولا إلى 3,3 مليارات دينار (تمثل 9,5٪ من إجمالي الائتمان) في فبراير، ثم يليه قطاع النفط الخام والغاز مسجلا نموا قيمته 109,7 مليون دينار في فبراير بنمو سنوي 9,1٪ م وصولا إلى 1,3 مليار دينار (تمثل 3,7٪ من إجمالي الائتمان) في فبراير، تلاه قطاع الصناعة بارتفاع قيمته 27,9 مليون دينار وصولا إلى 1,88 مليار دينار (تمثل نحو 5,3٪ من الإجمالي) في فبراير، مقارنة مع 1,85 مليار دينار في فبراير 2017.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الشخصية في فبراير من العام الحالي 42,5٪ من إجمالي الائتمان الممنوح، مقارنة مع 41,8٪ في فبراير العام الماضي، في حين بلغت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معا 28٪ من إجمالي الائتمان الممنوح في فبراير، مقارنة مع 28,8٪ في فبراير من العام الماضي، وحافظت القطاعات الثلاثة على حصتها من إجمالي الائتمان البالغة 70,5٪ في فبراير، مقارنة مع نفس النسبة في فبراير 2017.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، إذ يمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

النوع الأول التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، ويلاحظ ارتفاع حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74,1٪ في فبراير مقارنة مع 71,1٪ في فبراير 2017، بينما يتمثل النوع الثاني من حيث الحجم في القروض الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 16,3٪ أي أقل من حصتها التي شكلت 18,7٪ في فبراير 2017.

أما القروض الاستهلاكية فإنها تشكل 7,2٪ من التسهيلات الائتمانية الشخصية في فبراير 2018 منخفضة عن نسبتها التي مثلت 7,9٪ في فبراير 2017، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وقد شهدت القروض الشخصية الأخرى ارتفاعا طفيفا في حصتها من إجمالي الائتمان الشخصي حين بلغت 2,4٪ مقارنة مع 2,2٪ في فبراير 2017.

بلغت التسهيلات الائتمانية المقسطة نحو 11,1 مليار دينار مرتفعة بنسبة 8,7٪ مقارنة مع فبراير 2017. أما على أساس شهري، ارتفعت بنحو طفيف نسبته 0,5٪ مقارنة مع يناير 2018.

القروض الشخصية الاستهلاكية هي التي يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، حيث ان مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض يشهد اتجاها تنازليا حين بلغت التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية 1,07 مليار دينار، منخفضة بنسبة 5,6٪ عن 1,08 مليار دينار في فبراير 2017، ويأتي ذلك مع تراجع شهري طفيف بلغ 0,5٪ مقارنة مع يناير 2018.

أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد تراجعت إلى 2,4 مليار دينار أي بنسبة تراجع سنوي قدرها 9,4٪ في فبراير 2018، بينما سجلت تراجعا شهريا 2,5٪ عند المقارنة مع 2,5 مليار دينار في يناير 2018.

تراجعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنحو 0,3٪، حين بلغت 9,87 مليار دينار في فبراير، مقارنة مع 9,9 مليار دينار بنفس الشهر من العام السابق، في حين ارتفعت بنحو طفيف 0,12٪ على أساس شهري مقارنة مع يناير 2018.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في فبراير نحو 3,3 مليار دينار، مسجلة نموا شهريا نسبته 0,8٪، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع سجل زيادة في فبراير نسبتها 3,5٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي. وبلغت قيمة الارتفاع نحو 111,6 مليون دينار وهي ثاني أعلى قيمة ارتفاع بعد الارتفاع في أرصدة التسهيلات الشخصية.

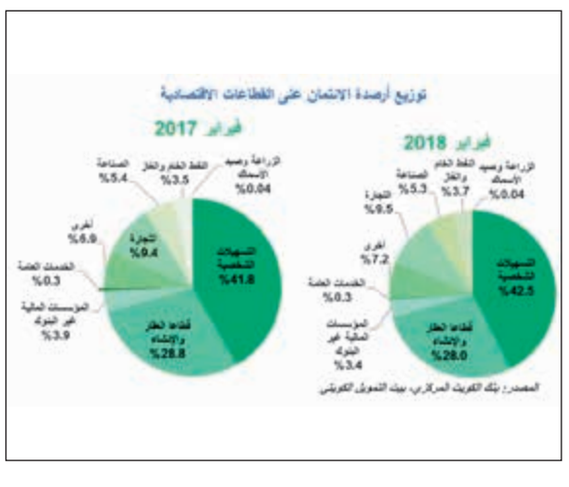

15 مليار دينار التسهيلات الشخصية بنمو سنوي 4,3٪

10٪ تراجع الائتمان للمؤسسات المالية غير البنوك

3,5٪ زيادة سنوية في الائتمان الممنوح لقطاع التجارة إلى 3,3 مليارات دينار